الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة. ويقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادي والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، وتفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهما لكل جوانبها.

دور القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص شريك اساسي وهو الميزان الذي تتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة، فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي. إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تهدف الى الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف انواعه وتؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي. كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنده ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع".

الدور الحكومي:

إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل

الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية، والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي. والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للأخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للتنمية وان يكون منسجم مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها.

أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية 2030:

أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Developments Goals SDGs)، والمعروفة رسميا باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكرت هذه الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر2015 وفي 1 كانون الثاني / يناير 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها 169 غاية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية).

وعلى الرغم من ان أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات

التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

في 19 تموز/ يوليو 2014 أحالت المجموعة المفتوحة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجمعية العامة بالأمم المتحدة اقتراحا للجمعية يتضمن 17 هدف و169 غاية تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة. وشملت على: القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المُدن أكثر استدامة، ومكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات.

بدأت المفاوضات الحكومية الدولية على المشاركة في جدول أعمال تنمية ما بعد 2015 في يناير كانون الثاني عام 2015 وانتهت في أغسطس عام 2015. وبعد المفاوضات تم اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في 25-27 سبتمبر 2015 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان «تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة».

الأهداف السبعة عشر

هناك 169 غايةً للأهداف السبعة عشر. كل هدف له 1-3 من المؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف. وإجمالا، هناك 304 مؤشرات تقيس الامتثال. وقد طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يسهل فهم قوائم الأهداف والوقائع والأرقام لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. الأهداف ال 17 مدرجة أدناه حسب ما جاء بوثيقة الأمم المتحدة:

الهدف الأول: القضاء على الفقر

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف الرابع: التعليم الجيد

الهدف الخامس: المساوة بين الجنسين

الهدف السادس: المياه النظيفة والصحية

الهدف السابع: طاقة نظيفة بأسعار معقولة

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

الهدف العاشر: الحد من اوجه عدم المساواة

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

الهدف الخامس عشر: الحياة في البرّ

الهدف السادس عشر: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

الهدف السابع عشر: عقد الشراكة لتحقيق الأهداف

واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق

يعتبر السلام احد اساسات تحقيق التنمية المستدامة ويستحيل تحقيق جميع الأهداف الأخرى بغياب السلام، اذ تؤدي النزاعات الى التهجير القسري، وسوء التغذية، والافتقار الى التعليم، وانتشار الخسائر في الأرواح، والدمار المادي الواسع النطاق، والفقر والى خلق تحديات مزمنة للتنمية المستدامة وعدم الاستقرار على المدى الطويل، والتدهور الواسع النطاق في التنمية البشرية، وعلى الرغم من اسباب النزاعات تختلف كثيرا فيما بين البلدان والمناطق داخل البلد الواحد، لكنها في كل الأحوال ذات تأثير سلبي في طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

في العراق، أدى توجيه الموارد نحو مواجهة الإرهاب الى تدهور البنية التحتية وعرقلة الجهود الرامية الى احراز تقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. ففي المناطق التي تضررت من النزاعات، حصل دمار كبير على الأصعدة كافة وكذلك تدمير للبنى التحتية الحيوية اللازمة لدعم الخدمات الأساسية، كما ساهمت الحاجة الملحة للاحتياجات القصيرة الأمد استجابة للنزاعات باستمرار الاعتماد على القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل النفط، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان، خصوصا تلك الخارجة